

المشكلة الاسكانية تحتاج حلول فورية

الحماد: بدل الإيجار يكلف الدولة 180 مليون دينار سنوياً

الفشل حليف مقترح أعضاء مجلس الأمة الخاص بقانون تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا



رسم بياني يوضح تباين نمو تعداد السكان والعمالة

حديثاً «ببنظنيا» وكل وزير «بقطننا» على وزير وكل نائب يتشدد بالحلول ويجعلها أجندة انتخابية فهناك ارتفاع في نسبة العزوف عن الزواج لا توجد رؤية حقيقية والمشكلة تولد منها مشاكل أخرى وهناك لخطة اسكانية نذكركم بأن المؤسسة العامة للرعاية السكنية هناك 667 ألف مواطن بلا سكن خاص! بسبب تراجع بناء 9 مشاريع للرعاية السكنية حيث يوجد مايقارب من 156 ألفاً إجمالي المنازل وحتى سبتمبر 2020 وصل عدد الطلبات الاسكانية الي 95 ألف طلب قائم الطلبات تراكمت بنحو 6.1 % إلى 23.7 % خلال 16 عاماً السكنية غير قادرة على مواكبة الطلبات المتزايدة بعد تضخم تكاليف دعم إنشاء المدن السكنية وتزايد عدد معاملات بدل الإيجار وغياب آليات متابعة تحديث البيانات وفي قلة تنوع البدائل السكنية التي توفرها الخطط الخمسية حيث أن التباطؤ في تنفيذ المشاريع أوصل التكلفة الخاصة بالرعاية مرشحة لبلوغ 65 مليار دينار مستقبلاً لتنفيذ المدن الجديدة.

عملية البناء على المواطن، والسبب الرئيسي في ذلك هو النقص في البد العاملة الفنية. لا بد وأن تعلم باننا دولة مستهلكة ومستوردة والارتفاعات المتتالية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية وقليلها فيروس كورونا وأصبح سلسلة الإمدادات في بلد المنشأ هناك صعوبة بالغة وللعلم انه في اول طرح للمشاريع الجديدة سوف نشهد ارتفاعاً أكثر من ذلك ناهيك عن ارتفاع أجور العامل من 12 دينار الي 25 دينار وبسبب كورونا هناك رحيل العديد من الأيدي العاملة، الذين واجهوا عقبات في عودتهم، حيث لم يتمكن الكثير منهم من العودة، ما أثر بطبيعة الحال على مستوى الأجور السائدة، فالعامل الفني الذي كانت يومياته تبلغ 12 ديناراً والعامل المساعد 8 دنائير، أصبحت الآن 25-30 ديناراً للعامل الفني الذي كان يومياته 17 ديناراً للعامل المساعد ولاسيما انه بسبب الزيادة لم يعد القرض الإسكاني الحكومي كافياً لبناء نفس مساحة الوحدة الاسكانية التي تقدر بـ 400 متر، خاصة أن نسب الزيادة في اسعار المواد الانشائية تترأوح



مشاري الحماد

كلفة سكن الأسرة الواحدة يقدر بـ 180 ألف دينار للبنية التحتية بالإضافة إلى القرض الإسكاني ودعم مواد البناء

35 مليار دينار.. تكلفة إنشاء وتطوير المدن الإسكانية

لأنه سوق غير متكافئ ولا تتوافر فيه الشفافية ولا حتى أبسط بيانات التداول المتوافرة في جميع أسواق العقار الخليجية، فهو سوق يسيطر على قراراته قلة عبيدوة وبعض أصحاب المصالح. وأشار ان الحكومة كانت جادة في توزيع السكن علي المواطنين فضلاً عن تراجع نشاط العمل للقطاع الأهلي وأفاد العقار السكني انعكس حال وأشار الحماد الي ان القرارات الحكومية التي صدرت مؤخراً هي السبب الرئيسي في مواصلة ارتفاع أسعار العقار السكني، فعلى سبيل المثال هناك حديث عن لأحة جديدة للبناء تتضمن السماح ببناء سردابين والارتفاع بواقع 20 متراً، الامر الذي سيرفع من كلفة البناء ومن ثم زيادة أسعار العقار السكني. فإن هناك ذلك قرار التسجيل العقاري الذي نص على تحويل معاملات السكن الخاص التي تقل اسعارها عن 300 ألف دينار إلى خبير الدراية الذي يقوم برفع السعر عن مستوى 300 ألف بهدف منع المواطن من الحصول على القرض الإسكاني للمرة الثانية، ولعل هذا الأمر يعتبر أحد الأمور التي

كشف مشاري الحماد رئيس الربوة المشتركة للمقاولات العامة انه من المتوقع توقف تطوير الأراضي التجارية داخل مدينة الكويت (الأبراج) لأسباب عديدة منها ارتفاع سعر المتر المباع الى 10 الاف دينار، ارتفاع تكلفة البناء، زيادة عدد المكاتب المعروضة بالأبراج تحت البناء والمشيدة حالياً. وأخيراً ارتفاع الطلب على المحال لا يعني بالضرورة ارتفاعاً بلا نهاية. في بداية السبعينات كان سعر القسيمة بالأندلس 500م. شارع واحد لا يزيد على 2 - 3 آلاف دينار، وبلغ في نهاية عام 2014 ما يقارب الـ 250 ألف دينار. وفي عام 1996 تم بيع عمارة في حولي 750م على شارعين زاوية بسعر 150 ألفاً، سعرها بالوقت الحالي يزيد على المليون دينار. أن المشكلة الإسكانية لا تتعلق بالأراضي مطلقاً كما يشاع بل بعوامل أخرى. تكلفة سكن الأسرة الواحدة على الدولة يقدر بـ 160 ألف دينار للبنية التحتية بالإضافة إلى كلفة القرض الإسكاني ودعم مواد البناء. وتكلفة إنشاء وتطوير تلك المدن الإسكانية على الدولة 32 مليار دينار. لذلك علينا أن نعي أن الدولة غير قادرة الاستمرار بتنفيذ وتمويل المشاريع الإسكانية بهذا الحجم بسبب عدم استدامة النظام الحالي والذي هو غير مطبق في دول العالم، ولذلك نجد تفاقم الأزمة على مر السنين. على الرغم من عدد المنتظرين بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية، بحدود 100 ألف طلب فإن حجم الأراضي المتوافرة، كما أن هناك هجرة عكسية واضحة من القطاع الاستثماري إلى السكني، وأسبابها عديدة، ولأن الوزراء والنواب لا يرى هذه الأسباب وبين أن المشكلة في سوق العقار السكني على الرغم من قوة أصوله لا نستطيع مقارنته مع أسواق العقار في مختلف دول العالم ولا حتى دول الخليج،

بهدف تفعيل أنشطة التعاون والروابط بين شركات الطرفين

منتدى «أبوظبي-هونغ كونغ» للأعمال ينطلق في الإمارات



جانب من الحضور خلال المنتدى



علي بن حرمم الظاهري

أكد الدكتور علي سعيد بن حرمم الظاهري، النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة أبوظبي على أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الإمارات وهونغ كونغ باعتبارهما بوابتين هامتين لحركة التجارة العالمية ولتوفيرهما بيئة جاذبة للاستثمار والتسهيلات التجارية والحوافز المقدمة للمستثمرين، ووضوح التشريعات والقوانين الاستثمارية فضلاً عن إسهاماتهما في دعم مبادرة الحزام والطريق الطموحة التي مهدت لتحولات جوهرية في مسارات التجارة العالمية، وذلك على هامش مشاركته في منتدى أبوظبي-هونغ كونغ للأعمال، الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، بالتعاون مع مجلس تنمية التجارة في هونغ كونغ. حضر المنتدى جون لي، الرئيس التنفيذي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وهوراس تشيخون-كووك كوان، نائب وزير العدل في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وكريس توفر هوي تشينغ يو، وزير الخدمات المالية والخزانة في هونغ كونغ، ومعاللي غيرنولون

ضمن جوائز التصوير الفوتوغرافي لعام 2023

«سوني العالمية» تعلن الفائز بالجائزة الوطنية في الكويت

ما تؤدي إلى الإتيان، والعمل بجذ يحسن مهارتك، وستحصل ثمار ذلك بكل تأكيد. وبالطبع، لا تنس دعوات أحبائك لك ". وحصل عادل جافد نظير فوزه بالجائزة الوطنية لدولة الكويت على معدات تصوير رقمية من سوني وسيدر ج ضمن معرض وكتاب جوائز سوني العالمية للتصوير الفوتوغرافي. سوف يعلن عن جميع الفائزين عن فئات الطلاب، والشباب، والمسابقة المفتوحة، ومسابقة المحترفين ضمن جوائز سوني العالمية للتصوير الفوتوغرافي لعام 2023 بتاريخ 13 أبريل 2023 وستعرض أعمالهم كجزء من المعرض المزمع إقامته في سامار سيت هاوز بلندن (من 14 أبريل إلى 1 مايو 2023).

أعلنت المنظمة العالمية للتصوير الفوتوغرافي و سوني الشرق الأوسط وأفريقيا، عن فوز عادل جافد بجائزة الكويت الوطنية ضمن جوائز سوني العالمية للتصوير الفوتوغرافي ويمثل برنامج الجوائز الوطنية مبادرة أطلقتها المنظمة العالمية للتصوير الفوتوغرافي مع سوني لدعم مجتمعات التصوير المحلية حول العالم، بمشاركة 55 دولة هذا العام. حيث أرسل ما يزيد على 415000 صورة من 200 بلداً ومنطقة إلى منافسة جوائز سوني العالمية للتصوير الفوتوغرافي. وقال جافد معلقاً على فوزه: "لا توجد طرق مختصرة لتحقيق النجاح. الممارسة هي

هونغ كونغ والمستثمرين الاماراتيين إلى الاستفادة من الفرص الاستثمارية المشتركة المتاحة والتركيز على القطاعات ذات الأولوية وفي مقدمتها الابتكار وريادة الأعمال والتكنولوجيا. وأكد الدكتور بيتر لام، رئيس مجلس إدارة هونغ كونغ على أن السياسات الصديقة للأعمال التي تتبناها دولة الإمارات جعلت منها نقطة انطلاق ريادية للشركات الدولية الراغبة في دخول أسواق المنطقة الحيوية، معتبراً أن إمارة أبوظبي تشكل بوابة رئيسية باعتبارها المساهم الأكبر في اقتصاد دولة الإمارات. وأعرب لام عن سعاده بالتواجد في هذا المنتدى للتعرف على آخر التطورات التي تشهدها إمارة أبوظبي ودولة الإمارات واستكشاف فرص التعاون.

فضلاً عن قيام العديد من الشركات الإماراتية بضخ الاستثمارات في هونغ كونغ منها طيران الإمارات، وموانئ دبي، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الشرق، والاتحاد للطيران وغيرها. وأكد الظاهري على أن غرفة أبوظبي تسعى بشكل متواصل لتحفيز اقتصاد إمارة أبوظبي والإسهام في تحقيق رؤيتها الاقتصادية الاستراتيجية طموحة لتمكين القطاع الخاص في إمارة أبوظبي من إطلاق طاقاته الكامنة وصولاً به نحو تحقيق أقصى درجات الأداء في إطار منظومة تنافسية ومتطورة، داعياً مجتمع الأعمال في